المجلس المصري للشئون الخارجية
Egyptian Council For Foreign Affairs
ECFA

فى عيدها الستين

حركة عدم الانحياز فى عالم متغير

بقلم
د / عـــزت سعـــد

تقديم
أ.د / أحمد يوسف أحمد
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

أوراق المجلس - العدد ٣٢

أكتوبر
٢٠٢٢

أوراق المجلس - العدد 32

في عيدها الستين ..
حركة عدم الانحياز في عالم متغير

بقلم
د. عزت سعد

تقديم
أ.د./ أحمد يوسف أحمد
أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة

(أكتوبر 2022)

جميع الآراء الواردة تخص كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلس المصرى للشئون الخارجية

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠٢٢/٢٣٤٨٢

المجلس المصري للشئون الخارجية

برج 2 فاخر – أبراج عثمان، كورنيش النيل بالمعادي

تليفون: 6 – 25281091(202)

فاكس: 25281093(202)

البريد الإلكتروني:
info@ecfa-ecfa.egypt@yahoo.com
ecfa.egypt@outlook.com
ecfaegypt@gmail.com
ecfa.egypt.2020@gmail.com

الموقع الإلكتروني:
https://ecfa-egypt.org

فهرس المحتويات

تقديم بقلم أ.د./ أحمد يوسف أحمد 4

في عيدها الستين .. حركة عدم الانحياز في عالم متغير 8

مقدمة 8

عدم الانحياز .. البدايات 10

اختلافات الرؤى حول دور الحركة وأدوات عملها 13

الحركة في بيئة دولية متغيرة 17

مصر والحركة 23

الهوامش 29

تقديم
بقلم أ.د./ أحمد يوسف أحمد
أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة

شرفني الأخ العزيز سعادة السفير الدكتور عزت سعد بطلب كتابة مقدمة لدراسته القيمة عن حركة عدم الانحياز، وقد سعدت كثيراً بهذه الدراسة لأنها تأتي بحق في وقتها ليس فقط لأن العام الماضي قد شهد مرور ستة عقود على انعقاد أول قمة لعدم الانحياز في بلجراد عاصمة يوغوسلافيا آنذاك، ولكن الأهم أن التطورات الدولية الأخيرة التي أفضت إلى الحرب الحالية على الأرض الأوكرانية وشهدت مزيداً من الاحتقان في العلاقات الأمريكية-الصينية قد أكدت مجدداً سلامة منطق حركة عدم الانحياز وضرورته كما أشارت الدراسة بحق، فلقد راج كثيراً بعد انتهاء الحرب الباردة أن حركة عدم الانحياز قد فقدت مبرر وجودها بعد انتهاء الاستقطاب بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي سواء بسياسات ميخائيل جورباتشوف منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، أو بتفكك الاتحاد السوفيتي ذاته في١٩٩١ وسقوط النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية كعلامة أكيدة على انتصار المعسكر الرأسمالي في الحرب الباردة، ورغم المنطق الظاهر في مقولة انتهاء مبرر وجود حركة عدم الانحياز إلا أنه كان يتجاهل أن الحركة لم تكن تعني مجرد عدم الانضمام المبدئي لهذا الطرف أو ذاك في الصراع الدولي آنذاك، ولكنها كانت تتبنى أهدافاً خاصة بها تنطلق من المصالح الوطنية لبلدانها، وما كان عدم الانحياز سوى اختيار صائب لهذه البلدان مفاده أن النهج الأمثل لتحقيق هذه المصالح لن يأتي بالارتماء في أحضان قطب أو معسكر دولي بعينه، وإنما بانتهاج مسار مستقل عن المعسكرين معاً يحقق تلك المصالح، ومن ثم فإن انتهاء الحرب الباردة بالتأكيد لم يكن يعني انتهاء المظاهر والمظالم التي نشأت حركة عدم الانحياز وتبلورت من أجل القضاء عليها باستكمال عملية التحرر الوطني من الاستعمار بكافة صوره وأشكاله، ومقاومة سباق التسلح والعمل على الحد منه ونزع الأسلحة النووية بصفة خاصة وإقامة نظام اقتصادي عالمي عادل يصحح الظلم الذي وقع على بلدان عدم الانحياز في الحقبة الاستعمارية.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة الرائدة لأنها تفسر لنا علمياً لماذا تراجعت الحركة رغم سلامة منطقها في وقت كان ينبغي فيه أن تستمر وتطور آلياتها لكي تمضي قدماً في تحقيق أهدافها، خاصة وأن منهج الدراسة قد تميز بالواقعية بحيث يدرك القارئ منذ الوهلة الأولى الإشكاليات التي انطوت عليها

الحركة من بدايتها على الرغم من الازدياد الظاهر في أعداد الدول المنتمية إليها، وتبدأ هذه الإشكاليات بمفهوم عدم الانحياز ذاته الذي كان أحد القيادات المؤسسة للحركة وهو الزعيم اليوغوسلافي تيتو يتحفظ على ما ينطوي عليه من مساواة بين الكتلتين، فرغم نزعته الاستقلالية الأكيدة عن الاتحاد السوفيتي ومعسكره إلا أنه كان في النهاية شيوعياً مخلصاً، والواقع أن حل هذه الإشكالية كان يكمن في حقيقة أن عدم الانحياز لا يعني اللاموقف، ولكنه يعني أن مواقف بلدانه من سياسات هذه الكتلة أو تلك لا تُبنى على اختيار الانحياز لأي منهما وإنما على مدى احترام تلك السياسات لمصالحها الوطنية، وهو ما يفضي بنا إلى الإشكالية الثانية وهي أن الاسترشاد بالمصالح الوطنية أفضى في بعض الأحيان إلى مواقف تبدو متناقضة مع جوهر عدم الانحياز.

وقد عرضت الدراسة ببراعة لتطور موقف الهند إحدى الدول الثلاث المؤسسة للحركة تجاهها والذي وصل إلى حد مقاطعة رئيس وزرائها الحالي لقمتي عدم الانحياز الأخيرتين في ڤنزويلا ٢٠١٦ وأذربيجان ٢٠١٩، وإن حضرت الهند القمة الافتراضية لمجموعة الاتصال في مايو٢٠٢٠ لمواجهة جائحة كوڤيد١٩، كذلك فإن الاسترشاد بالمصالح الوطنية لا شك قد أدى إلى إشكالية ثالثة وهي الخلافات والصراعات الداخلية بين دول الحركة والتي من شأنها بطبيعة الحال أن تؤثر على تماسكها، وقد عرضت الدراسة مثلاً كيف انتقل الخلاف المصري-العربي حول التسوية السلمية مع إسرائيل إلى قمة هاڤانا ١٩٧٩ عندما حاولت الدول المسماة آنذاك بدول الصمود والتصدي تعليق عضوية مصر في الحركة أسوة بما حدث في جامعة الدول العربية وإن باءت محاولتها بالفشل.

وقد عرضت الدراسة لإشكاليات أخرى كإشكالية النطاق الجغرافي للحركة بين من يرون أن هذا النطاق يجب أن يتطابق مع بداياتها الأولى في مؤتمر باندونج ١٩٥٥، أي أن يكون نطاقاً آفرو آسيويا يضم بلدان أمريكا اللاتينية على أقصى تقدير، ومن ينظرون إلى الحركة كحركة عالمية بحق بدليل أن دولة أوربية كيوغوسلافيا كانت من بين مؤسسيها الثلاثة الأوائل طالما أن المعيار هو الأهداف المشتركة وليس الانتماء الجغرافي، وأخيراً عرضت الدراسة لإشكالية مأسسة الحركة التي ثارت بين اثنين من قادتها المؤسسين وهما تيتو الذي كان من أنصار المؤسسية ونهرو الذي كان يعارضها ولكلٍ حججه، ويمكن القول بأن المسألة انتهت إلى حل وسط بإنشاء مكتب التنسيق في مطلع السبعينات الذي عاصر ازدهار الحركة.

ولعل هذه الإشكاليات وغيرها التي عرضت لها الدراسة باقتدار تفسر لماذا لم تمسك بلدانها، أو على الأقل طليعة منها، بالفرصة التي وفرتها الظروف الدولية الراهنة رغم قتامتها لإعادة الروح إلى الحركة، ذلك أن الصدام العسكري الراهن على الأرض الأوكرانية أعاد الاعتبار بحق لمنطق عدم الانحياز وجوهره، بمعنى أن المواقف الدولية الرشيدة لا يجب أن تُبنى على انحياز مطلق لهذا الطرف أوذاك في نزاع أو موقف دولي ما، وإنما على الاعتبارات القانونية والواقعية بما يتسق والمصالح الوطنية للدول، ففي الوضع الدولي الراهن لا يمكن لدولة عضو في الأسرة الدولية ومنظمتها الجامعة التي تحترم مبادئ القانون الدولي أن تقر استخدام القوة العسكرية خاصة إذا انطوى على انتهاك للسيادة الوطنية لدولة عضو في الأسرة الدولية ومساس بسلامتها الإقليمية، ومن ناحية ثانية لا يمكن لأي دولة منصفة أن توافق على التجاهل المطلق للهواجس الأمنية لأي دولة ناهيك بأن تكون دولة كبرى، وهو التجاهل الذي أفضى بروسيا إلى سلوكها الحالي في أوكرانيا، وبالتالي فإن عدم الانحياز يمثل السياسة الصحيحة تجاه ما يجري في أوكرانيا، ذلك أن هذه السياسة تمكن من رفض الموقف الغربي المتجاهل لاعتبارات الأمن الروسي من ناحية واستخدام القوة على النحو الذي جرى في أوكرانيا من ناحية أخرى، وأي سياسة منحازة لا تأخذ في اعتبارها التوازن السابق بين الاعتبارات القانونية والواقعية سوف تفضي إلى الإضرار البالغ بالمصالح الوطنية لأصحابها على النحو الذي تعاني منه الدول الأوربية حالياً، وعلى النحو الذي كان يمكن أن يحدث لكبريات الدول المصدرة للبترول لو أنها استجابت للضغوط الأمريكية بزيادة إنتاجها دونما اعتبار لحقائق السوق ومتطلبات المصلحة الوطنية، وينطبق هذا التحليل بحذافيره على الاحتقان الراهن بين الولايات المتحدة والصين.

ولا يمكن الانتهاء من هذا التقديم دون الإشادة بما تضمنته الدراسة عن دور مصر الرائد في الحركة بدءاً بمؤتمر باندونج والدور اللافت الذي لعبه جمال عبد الناصر فيه، وكذلك في مؤتمر بريوني المؤسس ١٩٥٦، ناهيك باستضافة مصر لمؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي سبق انعقاد قمتها الأولى التي عُقدت في بلجراد ١٩٦١، واستضافتها القمة الثانية في ١٩٦٤ والسابعة في ١٩٨٣، ومبادرتها في القمة الأفريقية ١٩٨٨ بخصوص استئناف الحركة دورها التاريخي، وهي المبادرة التي ظهر أثرها في قمة عدم الانحياز التاسعة في بلجراد ١٩٨٩، وأخيراً استضافة القمة الخامسة عشرة في شرم الشيخ ٢٠٠٩. ولعل هذا الدور الرائد يدفعنا إلى الأمل في أن تأخذ مصر بزمام المبادأة مجدداً في

الاستفادة من الظروف الدولية الراهنة لتجديد الحركة وإعادة التماسك لصفوفها من أجل المساهمة في تجنيب العالم ويلات منطق العسكرة الذي يسود كثيراً من التصرفات الدولية في الوقت الراهن.

في عيدها الستين ..
حركة عدم الانحياز في عالم متغير
بقلم د./ عزت سعد

مقدمة:

في بيان أمام الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز في 13 يوليو 2021، أعلن وزير خارجية صربيا أن بلاده وجهت الدعوة لأعضاء الحركة لقمة ستعقد في بلجراد يومي 12,11 أكتوبر 2021 للاحتفال بذكرى مرور 60 عاماً على عقد أول قمة للحركة في عاصمة جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الفيدرالية السابقة عام 1961، وذلك بالتعاون مع أذربيجان الرئيس الحالي للحركة.

وكان من بين ما ذكره الوزير أن هناك تحديات عالمية، لدى الحركة فرصة للتعامل معها والتأكيد مجدداً على أهدافها ومبادئها، مشيراً إلى "إن صربيا، كدولة محايدة عسكرياً ومستقلة سياسياً، سوف تقدم أقصى مساهمتها الصادقة لهذه الأهداف والمبادئ"، وأنها ستستخدم وضعيتها كمراقب لدي الحركة لتحقيق المصالح القومية والحيوية لها، مؤكداً أن وجودها في الحركة وتعاونها مع دولها لا يتناقض مع آفاق عضويتها المحتملة في الاتحاد الأوربي، التي تقدمت رسمياً بطلب الحصول عليها في 22 ديسمبر 2009 كهدف والتزام استراتيجي، وإنما هي جانب مكمل لتوجهات سياستها الخارجية. وفي هذا السياق وجه وزير الخارجية الصربي الدعوة لمصر لحضور القمة خلال زيارته للقاهرة في 22 / 24 أغسطس 2021، حيث استقبله خلالها السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي والسيد وزير الخارجية سامح شكري.

وللتسجيل، تجدر الإشارة إلى أنه في عام 1948، انفصل تيتو عن الاتحاد السوفيتي رافضاً وصايته على بلاده، متبنياً دبلوماسية نشطة تجاه دول العالم الثالث آنذاك، بما في ذلك رحلات إلي آسيا وإفريقيا ما بين عام 1954 و1956، بلور خلالها فكرة عدم الانحياز والحياد الإيجابي.

وكما سيلي البيان، فإنه إذا كان صحيحاً أن فكرة عدم الانحياز خرجت من مؤتمر باندونج، إلا أن دعوة تيتو لكل من الراحل جمال عبد الناصر ونهرو، بعد عام من باندونج، في منزله، ثم الانتقال من قضية الاستعمار والإمبريالية إلى التصميم الواسع على إنشاء حركة تحتضن العالم الثالث بأسره، بما في

ذلك أمريكا اللاتينية، هو التطور الذي أعطى دفعة قوية لقيام الحركة ممثلاً في إعلان "بريوني" الذي صدر في ختام قمة ثلاثية غير رسمية ضمت عبد الناصر وتيتو ونهرو، دعا إليها تيتو في يوليو 1956. ويمثل هذا الإعلان، في تقدير البعض، اللحظة الحقيقية لميلاد حركة عدم الانحياز، رغم الإشارة كثيراً إلى مؤتمر بلجراد عام 1961.

وفي تقدير العديد من الكتاب الصرب، أدى انهيار النظام الثنائي القطب وانتهاء الحرب الباردة، إلى تدمير الأسس التي ارتكزت عليها يوغسلافيا الاشتراكية، التي اكتسبت هيبتها الدولية وموقفها الدولي الصلب، من سياسة عدم الانحياز المناهضة للتكتلات [1]. ويضيف هؤلاء أنه من منظور اليوم فإن أكبر الخاسرين في نهاية الحرب الباردة كانت يوغسلافيا، الدولة التي دعت إلى عالم خال من المواجهة بين الكتل والتوترات في الحرب الباردة، وأن التاريخ الدبلوماسي اليوغسلافي، بأكمله، اتسم بتجوال السياسة الخارجية المستمر والمناورة بين الشرق والغرب، ولم تسمح لها أيديولوجيتها بالانضمام إلى الغرب، كما أن علاقاتها الاقتصادية القوية بالغرب لم تؤد إلى انضمامها إلى الشرق. وقد وجدت يوغسلافيا مخرجاً من هذه الدورة المعقدة في شيء واحد هو سياسة عدم الانحياز.

وكما هو معروف، فإنه مع انتهاء الحرب الباردة اختفت جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية من الساحة السياسية، وتم تعليق عضويتها في حركة عدم الانحياز عام 1992، خلال المؤتمر الوزاري للحركة في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، وحرمت من الحق في رئاستها التي كان من المفترض استمرارها من قمة بلجراد 1989 حتى عام 1992. وقد قُبل طلب صربيا بالتمتع بوصف المراقب لدى الحركة، بعد أن تم تأكيد عضويتها في منظمة الأمم المتحدة، وذلك في اجتماع مكتب تنسيق الحركة في 25 سبتمبر 2001، ثم التصديق عليه في الاجتماع الوزاري في نوفمبر من نفس العام في نيويورك.

ومنذ قيامها وحتى الآن، عقدت الحركة ثمانية عشر قمة، بدءًا من بلجراد (سبتمبر 1961) وانتهاء بقمة أذربيجان (أكتوبر 2019)، وكانت مصر من الدول القليلة – بجانب يوغسلافيا السابقة وكوبا - التي استضافت قمتين للحركة أحداها في القاهرة (القمة الثانية) في أكتوبر 1964، والأخرى في شرم الشيخ (القمة الخامسة عشرة) في يوليو 2009. وتضم الحركة اليوم كل الدول الإفريقية – عدا جنوب السودان و(36) دولة من آسيا و(26) دولة من منطقة أمريكا اللاتينية (الوسطي والكاريبي والجنوبية) ودولتين من القارة الأوروبية هما أذربيجان وبيلاروس وثلاث دول من " أوقيانوسيا" (فيجي – بابوا غينيا الجديدة

وفانواتو)، بجانب مراقبون من الدول والمنظمات الدولية الحكومية – كالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وأخرى غير حكومية [2].

- **عدم الانحياز .. البدايات:**

عادة ما يؤرخ لفكرة قيام حركة عدم الانحياز بعام 1955 عندما عقد أول مؤتمر أفروآسيوي في مدينة باندونج الإندونيسية في الفترة من 18 إلي 24 أبريل عام 1955 [3]، بمشاركة 29 دولة معظمها مستقل حديثاً. ومع ذلك هناك تقدير عام بأن باندونج، الذي بشّر بتغيير جوهري في العلاقات الدولية، لم يكن حول إنشاء عدم الانحياز، وإنما بالأحرى كان للتنديد بالاستعمار والإمبريالية، حيث تمحورت كلمات القادة المشاركين حول ذلك، وتحديداً كيف يمكن لتحالف جديد من البلدان المستقلة حديثاً أن يعمل معا، خاصة وأنها تمثل غالبية الجنس البشري. ووفقاً للبعض ممن حضروا أعمال المؤتمر، كانت المناقشات حرة وصريحة. وعلى سبيل المثال قدم العراق والمملكة العربية السعودية مشروع قرار بإدانة الاتحاد السوفيتي لقمعه سكانه المسلمين، غير أنه تم تجنب هذا المسعي لأسباب منها تدخل الصين، التي حافظت على تحالفها مع الاتحاد السوفيتي حتى عام 1960. وما صدر عن المؤتمر كان قرار "يدين الاستعمار بجميع مظاهره"، يعتبره الكثيرون بداية حركة عدم الانحياز [4].

ومع ذلك، كان باندونج محورياً في ولادة حركة عدم الانحياز، لأنه جمع بين القادة الذين كانت لديهم رؤية تتجاوز تصفية الاستعمار [5]. وفي مؤتمر صحفي في ختام المؤتمر، جمع "تشوان لاي" بين الاستعمار والإمبريالية والحاجة إلى محاربة كليهما، وهو ما أجبر نهرو على فعل الشيء نفسه، فلقد كانت المنافسة مفتوحة بين الزعيمين. وما ربط باندونج حقاً بالعملية اللاحقة برمتها، ممثلة في حركة عدم الانحياز، هو اعتماد إعلان السلام والتعاون بنقاطه العشر بالإجماع، وهو إعلان تبنته الحركة في وقت لاحق، يستند على ميثاق الأمم المتحدة بصفة أساسية، ولاتزال وثيقة هوية الحركة حتى الآن. وكانت المرة الأولي التي يشار فيها إلي التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي بات أحد المرتكزات الاستراتيجية لمجموعة الـ77 فيما بعد. وعرفت هذه المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول، كبيرها وصغيرها، باسم "مبادئ باندونج العشرة"، والتي جرى اعتمادها فيما بعد كأهداف ومقاصد رئيسية لسياسة عدم الانحياز كبديل لسياسة التكتلات ، وأصبح الوفاء بها واحترامها هو المعيار الأساسي للعضوية في الحركة [6].

ومن الثابت أن الحركة جاءت كنتيجة مباشرة للحرب الباردة بين المعسكرين: الشرقي والغربي. ويمكن القول بأنه خلال السنوات الاثنتي عشرة الأولى للحركة (1961 – 1973)، شكلت تطورات الحرب الباردة جدول أعمال الحركة وتوجهها السياسي. وفي هذا السياق استهدفت الحركة الابتعاد عن سياسات الاستقطاب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وإذا كانت الحركة قد خرجت من باندونج، إلا أنه لا ينبغي تجاهل ما حدث عام 1956، عندما دعا الرئيس اليوغسلافي تيتو كلا من الراحل عبد الناصر ونهرو إلى اجتماع في منزله بجزيرة بريوني لمدة يومين، حيث انتقل هؤلاء القادة للمرة الأولي من قضية الاستعمار والإمبريالية إلى التصميم الواسع على إنشاء حركة تحتضن العالم الثالث بأسره، بما في ذلك أمريكا اللاتينية، التي كانت غائبة عن باندونج. وكان للاجتماع طابع شخصي جداً، حيث دُعي عدد محدود من الصحفيين، تحدث إليهم القادة الثلاثة بدلاً من مؤتمر صحفي، وكانت الرسالة: "لا سلام بدون أمن عالمي، وهذا يعني وضع حد لهيمنة بلد على الآخر". وانتهى اجتماع بريوني دون وثيقة، إلا أنه بعد وقت قصير صدر "إعلان بريوني"، الذي يمثل في تقدير البعض اللحظة الحقيقية لميلاد حركة عدم الانحياز، بينما صدرت الوثيقة الرسمية لميلاد الحركة في بلجراد عام 1961، خلال القمة التي عقدت في سبتمبر بمشاركة 25 دولة، وأعطى وجود مستعمرة أوروبية سابقة، هي قبرص، وبلد من أمريكا اللاتينية، كوبا، الحركة بعداً عالميًا [7].

وسبق القمة مؤتمر تحضيري، على مستوى وزراء الخارجية، استضافته القاهرة في 5 يونيو 1961، حضره ممثلون عن 22 دولة هي أغلب الدول التي شاركت في مؤتمر باندونج، عدا الصين، حيث نوقشت معايير العضوية في الحركة، والدول التي يمكن توجيه الدعوات اليها للمشاركة في قمة بلجراد.

وقد قدرت القيادة اليوغسلافية آنذاك بأن استقرار الشئون الداخلية وتعزيز الموقف الدولي ليوغسلافيا يتوقفان بشكل مباشر على نتائج جهودها الرامية إلى تشكيل حركة للدول التي تتبع سياسات خارجية مماثلة، وكانت هناك صلة عضوية لا يمكن كسرها بين توطيد نظام تيتو وتشكيل حركة عدم الانحياز. وهكذا أتاحت الحركة ليوغسلافيا تيتو لعب دور عالمي مهم والقيام بدور مؤثر في العديد من الأزمات في العالم وتخفيف حدة التوترات بين كتلتين متعارضتين في الحرب الباردة، وتجنب خطر

تعرض يوغسلافيا للعزلة الدولية، ومن ثم سعى إلى تأمين دعم مجموعة دولية قوية ولكن من خارج الفضاء الأوروبي [8].

وهكذا يمكن القول بأن التزام "تيتو" بعدم الانحياز كان انعكاساً لبرجماتيته ورؤيته العقلانية للواقع السياسي آنذاك، وذلك رغم كراهيته لمصطلح "عدم الانحياز"، والذي لم يستخدمه على الإطلاق خلال أول قمتين للحركة في بلجراد والقاهرة. وقد شرح تيتو نفسه عدم كفاية هذا المصطلح، الذي استخدمه جميع القادة الأخرين، بقوله إنه ينطوي على "مسافة متساوية" مع الكتل المتقاربة، وبالتالي يساوي بين سياسات الاشتراكية والرأسمالية التي أدت، وفقاً للشيوعيين اليوغسلاف، إلى قمع والقضاء على "الجانب الطبقي في توجهات الخارجية اليوغسلافية.

أما بالنسبة لرؤية تيتو للحركة، فقد كان يعلم أنه بدون دعم عبد الناصر ونهرو وسوكارنو وباندرانايكه، لن يكون من الممكن تشكيل حركة دولية سيكون جوهرها الدول الأفروآسيوية. ولذا اختار أسلوب "الخطوة خطوة"، وهو ما أدى إلى إنشاء نوع من المجموعات غير الرسمية التي تتكون من هذه البلدان. وفي الوقت نفسه، فرض المزيد والمزيد من الاتصالات المباشرة مع مسئولي هذه البلدان. وسرعان ما أسفرت الاجتماعات المتكررة لتيتو مع القادة الأفارقة عن إقامة علاقات سياسية واقتصادية ودية ووثيقة للغاية بين يوغسلافيا ومعظم البلدان المحررة حديثاً في المنطقة.

وفي تقدير البعض أنشأ تيتو وناصر، وسوكارنو إلى حد ما، محوراً (بلجراد – القاهرة – جاكرتا) حطم بطريقة أو بأخرى أسطورة الدور القيادي للهند في عالم عدم الانحياز ودور نهرو في عملية إنهاء الاستعمار [9].

وعشية القمة التي استضافتها بلجراد في سبتمبر 1989، كانت هناك مخاوف كبيرة بشأن نجاحها. وفي ذلك الوقت كانت يوغسلافيا قد أعدت برنامجا لتحديث الحركة تدريجياً وتخليصها من الأيديولوجية والمفاهيم الأحادية الجانب عن الذات وعن الآخرين. وبدا مسار الحركة في هذا الشأن مشابها لجهود الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف للتكيف مع روح ذلك الوقت (البيروسترويكا). وكانت الأولوية الرئيسية هي بذل أقصى الجهود لتصحيح مظالم النظام الاقتصادي الدولي القائم، فضلاً عن حل المشاكل

الاقتصادية المتراكمة في البلدان النامية، ووصف الإعلان الصادر عن القمة هذه المشكلات بأنها "أقدم وأعمق بكثير من الحرب الباردة ومواجهة التكتلات"[10].

- **اختلافات الرؤى حول دور الحركة وأدوات عملها:**

منذ البداية، واجه أعضاء الحركة معضلات متنوعة نتجت عن تباين الرؤي فيها يتعلق بمفهوم عدم الانحياز ذاته وبالدور الذي يجب على الحركة القيام به ووسائل تحقيق هذا الدور.

والمتأمل لسياسة عدم الانحياز لدول الحركة، يجد أنها لم تتبع نسقاً واحداً في هذا الشأن، كما أن ضوابط العضوية في الحركة، وكذلك مبادئها، صيغت على نحو اتسم بالمرونة الشديدة، بحيث لا تشكل قيداً على حرية الدولة المعنية في التصرف وفقاً لمصالحها، ربما إلى حد الدخول في شكل من أشكال التحالف مع هذه القوة العظمى أو تلك، وهو ما حدث في الواقع العملي.

ويشرح د. بطرس بطرس غالي ذلك بالقول بأن "سياسة عدم الانحياز سياسة مرنة، ولا تدعي الحياد المطلق. ويضيف، كمثال: "أن كوبا دولة منحازة بنسبة 100% (للكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي)، ولكنها عضو في حركة عدم الانحياز، حيث أنه بالرغم من انحيازها إلا أن لها بعض المواقف القريبة من حركة عدم الانحياز، سواء تعلقت بمساعدة الدول على الاستقلال السياسي أو محاربة الاستعمار، ورغم أنها منحازة نجد هناك عناصر أخرى تجعلها تبقي في هذه الحركة... أن أغلبية الدول غير المنحازة مرتبطة بطريقة ما بأحد المعسكرين" [11].

وتعكس الرؤية الهندية للحركة تاريخياً هذا التوجه بوضوح. ففي غمرة الحرب الباردة، نظر نهرو (1947-1966) وحزبه (حزب المؤتمر) إلي الاتحاد السوفيتي بارتياب، وسعى إلى طمأنة الغرب بعدم وقوف الهند مع الاتحاد السوفيتي في حالتي الحرب أو السلام [12]. وفي هذا السياق احتفظ نهرو بعضوية الهند في رابطة الكومنولث البريطاني، بالرغم من عدم ثقة بريطانيا في حزب المؤتمر الذي ينتمي اليه، ودعم الوفد البريطاني في الأمم المتحدة باكستان في قضية كشمير، وقدمت لندن المشورة العسكرية لباكستان. وفضلاً عن ذلك، كان نهرو مدركاً لحاجة الهند للمساعدات والقروض الأمريكية والتبادل التجاري معها.

وتشير تقارير إلى أن نهرو وكريشنا مينون وزير دفاعه ومساعده السياسي، ناقشا مسألة ما إذا كان ينبغي على الهند "التحالف مع الولايات المتحدة، بدرجة ما، وبناء قوتنا الاقتصادية والعسكرية". وزار نهرو الولايات المتحدة وكندا في أكتوبر عام 1949، إبان إدارة ترومان، الذي رحب به، مشدداً خلال الزيارة على موقفه السلبي تجاه الاتحاد السوفيتي، وكذلك تجاه الدولة الشيوعية الجديدة في الصين. وأوضح نهرو – بشكل غير رسمي – أنه سيساعد في الدفاع عن نيبال وجنوب شرق آسيا ضد أي عدوان شيوعي [13].

ومع ذلك، غيَّر نهرو مسار سياسته الخارجية بشكل كبير في عام 1950، عندما أعلنت الهند ضرورة قبول الصين الشيوعية عضواً في الأمم المتحدة، كذلك رفض نهرو المشاركة في معاهدة السلام اليابانية في عام 1951، واعتبرها مغامرة إمبريالية أمريكية للسيطرة على السياسات اليابانية. وقد أكسب كل ذلك الهند مكانة مرموقة في العالم الثالث، ومهَّد الطريق لعلاقة وثيقة مع الاتحاد السوفيتي، خاصة بعد الهزيمة القاسية التي مُنيَت بها الهند في حربها مع الصين عام 1962 والتي يقدر البعض أنها قوضت بشدة سياسات نهرو بشأن عدم الانحياز ومجمل مشروعه السياسي [14].

وفي هذه الأثناء، كانت باكستان قد اقتربت كثيراً من الولايات المتحدة، وفكرت جدياً في إرسال قوات للقتال إلى جانب الأمريكيين في كوريا، وهو ما مهَّد الطريق لتقارب أمريكي قوي مع باكستان على حساب الهند [15].

وفي تقدير بعض الكتاب المتخصصين في دراسات حركة عدم الانحياز، لم يشعر نهرو بأي تهديد من القوى العظمى ضد بلاده، ومن ثم لم ير حاجة ملحة إلى الانضمام للحركة، واعتقد أن الدول الافرواسيوية المستقلة حديثاً، وبسبب تخلفها الاقتصادي وعدم استقرارها السياسي، لا يمكنها أن تلعب دوراً هاماً أو أن تمارس تأثيراً يذكر في العلاقات الدولية ومن هنا عارض نهرو وجهة نظر تيتو، خلال مؤتمر الحركة في القاهرة بإنشاء إطار مؤسسي للحركة، معتقداً أنه سينظُر اليها ككتلة ثالثة، مما سيقود إلي مواجهة مفتوحة مع المعسكرين الشرقي والغربي، وهو ما سيعقد بشكل خطير علاقات بلدان الحركة بالقوى العظمى التي تقدم مساعدات اقتصادية ومالية وعسكرية واسعة لهذه البلدان. وكان العمود الفقري لمفهوم السياسة الخارجية لنهرو هو استراتيجية الحفاظ على التوازن الصارم تجاه المعسكرين الشرقي والغربي، وأن همه الأساسي هو تجنب أي إمكانية لتدهور علاقاته بالمعسكرين [16].

في السياق عاليه من المهم التنويه إلى أن الهند لم تستضف قمة عدم الانحياز سوى مرة واحدة فقط هي القمة السابعة عام 1983، بالمقارنة بقمتين لكل من مصر ويوغسلافيا السابقة وكوبا، بطلب من الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك إبان زيارته للهند عام 1982، وذلك بدلاً من العراق التي كانت قد دخلت في حرب مع إيران، وصلت إلى مرحلة تبادل قصف العاصمتين بالصواريخ. وكانت قمة هافانا (1979) قد شهدت محاولات فاشلة من قادة ما سمي آنذاك بجبهة "الصمود والتصدي" العربية لتجميد عضوية مصر في الحركة بسبب توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، ورؤى تأجيل المناقشات حول هذه المسألة للقمة التالية التي كان مقرراً استضافتها من قبل العراق.

وخلال سنوات حكم أنديرا غاندي (1966 – 1984)، خرجت الهند منتصرة من الحرب الباكستانية الهندية، التي قادت إلى إعلان استقلال باكستان الشرقية باسم بنجلاديش في أوائل عام 1971، لتصبح القوة المهيمنة في جنوب آسيا، وأبرمت معاهدة مع الاتحاد السوفيتي حول المساعدة المتبادلة في حالة الحرب، ونمت علاقات البلدين لتصبح موسكو أكبر شريك تجاري وأكبر مورد أسلحة للهند.

والواقع أن الحركة واجهت عدد من المعضلات من بينها:

1- مشكلة ما إذا كان ينبغي تشكيل آليات وهيئات مؤسسية تكفل للحركة ظهوراً مشتركاً ومستمراً ومنظماً لبلدان الحركة في العلاقات الدولية. وعلى خلاف وجهة النظر هذه التي دافع عنها تيتو، عارض القادة الافروأسيويين إنشاء مثل هذا الإطار المؤسسي معتقدين أن الحركة الجديدة قد يُنظر إليها على أنها "الكتلة الثالثة"، وهو ما سيقود أعضائها إلى مواجهة مفتوحة مع كل من الشرق والغرب، وذلك على نحو ما سبقت الإشارة إليه. وفضلاً عن ذلك فإن هذا من شأنه أن يعقد بشكل خطير العلاقات بين القوى العظمى التي تقدم لبلدان الحركة مساعدات اقتصادية ومالية وعسكرية واسعة. وكان نهرو من المتحمسين لوجه النظر هذه، مشيراً إلى أن التوجه الفردي في السياسة الخارجية لبلدان الحركة يخلق مناخاً إيجابياً في العلاقات الدولية المضطربة أساساً، وأعرب أغلب المشاركين عن الاعتقاد بأن آليات تسوية الأزمات العالمية الخطيرة هي في أيدي القوي العظمي، ومن ثم لا مجال لدول الحركة للتدخل، حتى لا تتعقد عمليات التفاوض المعقدة أصلاً. ولم يتم التغلب على هذه الأزمة إلا في منتصف عام 1970 في القمة الثالثة في لوساكا، حيث تم التوصل إلى اتفاق بشأن اتخاذ تدابير ملموسة من شأنها أن توفر الظروف اللازمة لاتخاذ إجراءات دائمة

ومتزامنة من جانب بلدان عدم الانحياز في العلاقات الدولية. وبهذا المعني، كانت قمة لوساكا أيضاً قمة تأسيسية للحركة. ذلك أنه بعد هذه القمة بدأت فترة ما سمي بـ "العصر الذهبي" لعدم الانحياز، والذي اتسم بتنوع الإجراءات المشتركة لتأكيد مواقف الحركة على الساحة الدولية. وفي هذا السياق تم تشكيل الهيئة الرئيسية للحركة أو مكتب التنسيق، الذي أكسب الحركة - لأول مرة في تاريخها – نوعاً من الهيئة التنفيذية التي تضمن العمل المشترك والفعال والمنسق لبلدان الحركة، أي تنفيذ قرارات مؤتمر القمة.

وقد باتت بلدان الحركة أكثر قدرة على الاستجابة لتحديات المرحلة وتنظيم أعمالها وأنشطتها بما يتفق والتغيرات المفاجئة في المجتمع الدولي، التي تعرض أمنها واستقرارها للخطر بشكل مباشر. ومع التوسع السريع في مجال النشاط السياسي للحركة والزيادة المستمرة في عدد أعضائها، زادت أهمية الحاجة إلى إنشاء هيئات تنسيقية، خاصة في المجالات الاقتصادية والمالية والإعلامية، وهي توصف بأنها أدوات هامة في إطار تحقيق التطلعات التحررية العامة لبلدان العالم الثالث. وكانت نقطة الانطلاق هي أن الاستقلال السياسي لبلدان عدم الانحياز لا يمكن تحقيقه بدون استقلالها الاقتصادي والمالي، بل بالاستقلال أيضاً في إطار النظام العالمي للاتصالات والمعلومات.

2- شهدت قمة القاهرة (1964) جدلاً حاداً بين وجهة نظر، عبر عنها تيتو، بضرورة التوجه العالمي للحركة خاصة مع تزايد عدد الأعضاء في ضوء ما تحقق من نجاح على صعيد تصفية الاستعمار، وهو ما انعكس إيجاباً في نمط التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بينما تحمس سوكارنو، ومعه سولومون باندارانيكه رئيسة سيلان، لمفهوم الإقليمية بحيث تضم الحركة الدول الافروآسيوية أساساً. واستند موقف سوكارنو وباندرانايكا على حتمية الصراعات بين "الدول الفقيرة" و "الغنية" و "القوي الجديدة" و "القديمة" و "الملونة" و "البيضاء". ومن ثم فقد دافعا عن مفهوم حتمية وديمومة الصراع الطبقي الدولي باعتباره السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى حل المشاكل والعداوات الدولية المتراكمة، كما اعتقد الزعيمين أن التعايش السلمي بين البلدان النامية والقوي الإمبريالية أمر مستحيل. ولن تقبل القوى الإمبريالية أبداً شيئاً من هذا القبيل، لأن

هدفها العالمي الرئيسي هو استخدام تفوقها الاقتصادي والعسكري، واستغلال الدول الإفريقية والأسيوية بوحشية والتدخل في شئونها الداخلية.

وقد انعكست هذه المعضلات على أداء الحركة وأدوارها، وكانت تحركات كل دولة محكومة أساساً بمصالحها الخاصة ومقتضيات أمنها القومي واحتياجاتها.

- **الحركة في بيئة دولية متغيرة:**

في بداياتها كان تركيز الحركة بالأساس على مناهضة الاستعمار في ستينيات القرن الماضي، ثم التنمية الاقتصادية ومسألة إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية وقضايا البيئة فيما بعد، بجانب قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وتأكيد الحاجة إلى ديمقراطية العلاقات الدولية. وفي تقدير الكثيرين ساهمت الحركة في تعزيز استقلال الدول الأعضاء وتهيئة الظروف لسلام ممتد وتعاون دولي. بل أن الحركة نجحت إلى حد كبير في التكيف مع الظروف المتغيرة في العلاقات الدولية [17].

وعلى الرغم من أن السبعينيات كانت بلا شك أكثر فترات المشاركة العالمية لحركة عدم الانحياز ازدهاراً، فإن نهاية ذلك العقد كانت إيذاناً بنهاية هذا الاتجاه الإيجابي. وكانت الخلافات الحادة المتزايدة، حتى الصراعات المسلحة بين بلدان الحركة، التي تجلت في عقدي السبعينات والثمانينات، مؤشراً على أزمة خطيرة تواجه الحركة. وفي القمة السادسة في هافانا (سبتمبر 1979)، قادت العراق، مؤيدة بما سمى آنذاك بدول "الصمود والتصدي" العربية، حملة لاستصدار قرار من القمة بتجميد عضوية مصر في الحركة بسبب توقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل. ولما فشلت محاولاتها في هذا الشأن تقدمت بطلب استضافة القمة التالية (السابعة) على أمل دفع الحركة بقوة في هذا الاتجاه. ولظروف الحرب العراقية الإيرانية، اقترحت مصر على الهند – خلال زيارة للرئيس الأسبق حسنى مبارك – استضافة القمة السابعة (مارس1983) وهو ما تم بالفعل على نحو ما سبقت الإشارة اليه. وخلال قمة هافانا أيضاً، سعى البلد المضيف، بدعم من مجموعة محدودة من بلدان الحركة، إلى إحداث تغيير جذري في الالتزام الاستراتيجي للحركة في المستقبل، متعهدة بربط الحركة بالكتلة الشرقية.

وقد وصفت وسائل الإعلام الغربية تفاصيل المناقشات الحامية التي جرت في هافانا بأنها "مباراة ملاكمة" بين كاسترو " العملاق الملتحي"، وتيتو "الضعيف" الذي كان يتحرك بصعوبة (توفي في العام

التالي للقمة عام 1980)، حيث انتهت المباراة بانتصار الأخير، وكان ذلك أخر انتصارات تيتو على الساحة السياسية الدولية. وبعد قمة هافانا واجهت الحركة تحديات محلية ودولية متزايدة، كما أن رحيل تيتو أفقد الحركة جزءاً لا يستهان به من قوتها وديناميكيتها.

ومن الناحية العملية، لم يربط أي بلد من بلدان عدم الانحياز مصيره بمصير الحركة، كما أنه لم يعتبر أن الحركة ذات أهمية كبيرة لمساعدته على تحقيق أولويات سياسته الداخلية والخارجية الرئيسية. وأصبحت الصراعات بين أعضاء الحركة، التي اعتبرت نفسها "ضمير الإنسانية"، أكثر توتراً ووضوحاً. وفي قمتي نيودلهي عام 1983 وهراري عام 1986، أعرب قادة بعض دول الحركة صراحة عن وجهة النظر القائلة بضرورة حلها. واستعرضت الدول الأعضاء بشكل نقدي دور الحركة حتى تاريخه، ومدى إمكانية مواصلة الأساليب السابقة لمعالجة القضايا العالمية الرئيسية، مثل معالجة التنمية الاقتصادية للدول الفقيرة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بشكل أكثر كفاءة. وبهذا المعنى كان على الحركة أن تتكيف مع الظروف الجديدة في العالم وتعيد تحديد استراتيجية تحقيق أولوياتها وأهدافها. وكان ذلك يتطلب تحولاً نحو " مفهوم الثلاثي القاري " The three Continental Concept (آسيا – إفريقيا – أمريكا اللاتينية)، الذي يمثل خروجاً عن فكرة تيتو الخاصة بالتوجه للعالمية.

وفي نهاية الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة بإدارة النظام الدولي، والعمل خارجه متى رأت ذلك، تمنى العديد من الدول الصغرى أن تصمد حركة عدم الانحياز أمام ضغوط عديدة مورست على معظم أعضائها[18]. ومع ذلك لم تصمد هذه الرؤية طويلاً، ولم يعد النظام الدولي آحادي القطب، حيث تتراجع الولايات المتحدة، وظهرت دول جديدة تتمتع بالقوة والقدرة على التأثير الإقليمي والدولي في "عالم ما بعد أمريكا" [19]، بما فيها الهند، على سبيل المثال، التي باتت أهدافها الاستراتيجية أقرب كثيراً للأهداف الأمريكية، بدءاً بالمصالح الاقتصادية وانتهاء بالمخاوف الأمنية المشتركة، كقوة نووية عالمية [20].

والحقيقة أنه من غير المنصف حصر العوامل المحددة لموقف الهند من الولايات المتحدة، وبالتالي من حركة عدم الانحياز، في مصالح دلهي الاقتصادية والأمنية مع واشنطن فقط، حيث توجد عوامل أخري إضافية. فقد أفضت سياسة الانفتاح التي انتهجتها نيودلهي في بداية عقد التسعينات وتدفق

الاستثمارات الأجنبية إلي إحداث تحول ملحوظ في السياسة الخارجية للهند، حيث أصبحت في قلب الاقتصاد العالمي، مستفيدة من موجة العولمة لنسج علاقات واسعة مع العديد من القوي العالمية [21].

في السياق عاليه، يرى البعض –بحق- أن مبدأ عدم الانحياز بالنسبة للهند لم يكن مجرد سياسة مثالية، ولكن أيضاً سياسة واقعية، حيث رغبت نيودلهي دائماً في التركيز على احتياجاتها التنموية، بدلاً من أن تصبح بيدقاً في أيدي القوي العظمي المتنافسة، وأن صناع القرار في الهند كفوا عن التأكيد على مبدأ عدم الانحياز كأحد مبادئ السياسة الخارجية للبلاد [22].

وحينما امتنع رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي عن حضور القمة السابعة عشرة للحركة في فنزويلا عام 2016، كان أول رئيس وزراء للهند يفعل ذلك منذ عام 1979، ثم تغيب مودي عن القمة الثامنة عشرة للحركة التي عقدت في أكتوبر 2019 في باكو بأذربيجان، وهو ما أدي إلى تصاعد الانتقادات بأن الهند لم تعد معنية بالحركة، رغم تصريحات لوزير الخارجية "جايشانكار" بأن بلاده ما تزال ملتزمة بـــ "مبادئ وأهداف" الحركة.

ومع ذلك، جاءت مشاركة مودي في قمة افتراضية لمجموعة الاتصال الخاصة بالحركة، عقدت في 4 مايو 2020 تحت شعار "متحدون ضد كوفيد-19"، لتعيد الجدل من جديد حول مدي أهمية الحركة بالنسبة لدولة مثل الهند، خاصة وأن مشاركة مودي كانت الأولي له منذ توليه منصبه في عام 2014. ذلك أنه مع اندلاع حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة والصين وسط جائحة "كوفيد-19"، قدر مودي ضرورة عودة بلاده إلى ساحة الحركة، خاصة في ظل ما أفرزه الصراع الأمريكي – الصيني من تشجيع للقوي المتوسطة، مثل الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، على التنقل بين القوي الكبرى، ودبلوماسية الوباء التي تبنتها الصين لتأكيد قدرتها على توفير الاستقرار ودعم البلدان الفقيرة. ومن هنا كثفت الهند عملها الدبلوماسي واعتمدت نهجاً للتضامن والتعاون الدولي، مستشعرة فراغ القيادة العالمية، وقادت قمم افتراضية مع التجمعات الإقليمية والمتعددة الأطراف، وأرسلت شحنات من المساعدات الطبية لنحو 120 دولة [23]. وتعتقد الهند أنه في ظل التوترات السائدة في النظام الدولي الحالي، هناك فرصة لتشكيل نظام عالمي يضمن لها صوتاً مسموعاً. ويستفاد ذلك بوضوح من خطاب مودي أمام القمة، حيث أشار أكثر من مرة إلى "قيود النظام الدولي الحالي، والحاجة إلى نموذج جديد للعولمة قائم على الأنصاف والمساواة والإنسانية".

وبالنسبة للهند بصفة خاصة – التي ينظر اليها كأحد اهم أقطاب عدم الانحياز - يمكن رصد توجهين متناقضين بشأن رؤيتها لمستقبل الحركة، إحداها تري انه في ظل العلاقات المتوترة مع الصين، يتعين على الهند التحول بحسم نحو الولايات المتحدة كخيار وحيد قابل للتطبيق لمواجهة صعود الصين، الأمر الذي علق عليه وزير الخارجية الهندي بالقول بأن رفض عدم الانحياز لا يعني التسرع في الانحياز [24]. أما الرؤية الأخرى فتحذر من إنجرار الهند إلى علاقة استراتيجية غير رسمية مع كل من الولايات الأمريكية واليابان وأستراليا في إطار ما يسمى بالرباعية (The Quad) ، تتم صياغتها بمصطلحات الحرب الباردة. ويضيف هذا البعض أنه كما كان حلف شمال الأطلنطي بمثابة حصن ضد المخططات العالمية للاتحاد السوفيتي، فإن الحوار الأمني فيما بين الدول الأربع يبدو وكأنه يهدف إلى الرد على نهج الصين المتزايد الحزم في العلاقات الدولية [25]. وتخلص وجهة النظر هذه إلى القول بأن حركة عدم الانحياز قد تكون هي رد الفعل الطبيعي والمعقول الذي يجب على الهند اختياره في هذا الشأن، مشيرة في ذلك إلى أن "الرباعية" قد تقود الصين "المتوترة إلى إطلاق كتلة مضادة تتشكل من شركائها في المنطقة"، خاصة في ضوء القوة الاقتصادية والتجارية المتعاظمة للصين بالمقارنة بالهند. وعلى سبيل المثال، فإنه بالرغم من أن سريلانكا وجزر المالديف مرتبطتان تقليدياً بالهند من الناحية الجيوسياسية، إلا أن الصين أصبحت الأن أكبر مقرض وشريك تجاري للبلدين، كذلك تزايد نفوذ الصين السياسي والاقتصادي في نيبال وبنجلادش، وهما جارتان تعتقد الهند أنهما يقعان في مجالها الجيوسياسي. وحتى في الوقت الذي تشكل فيه الدول الأعضاء الرئيسية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) مثل فيتنام وسنغافورة والفلبين، جزءاً من الهيكل الأمني للولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادي، فإن الصين تحرز نجاحات حاسمة على الجبهة الاقتصادية من خلال ترسيخ مكانتها كأكبر شريك تجاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وفي عالم اليوم، هناك تحديات غير مسبوقة يتعين على دول الحركة التضامن لمواجهتها. فأزمة البيئة تزداد عمقاً [26]، والآثار الكارثية لتغير المناخ باتت واقعاً، كما تتزايد أوجه التفاوت في الحصول على المنافع الاقتصادية والاجتماعية الأساسية حول العالم، على نحو ما كشف عنه وباء "كوفيد – 19".

والواقع أنه على خلفية المنافسة المحتدمة بين الولايات المتحدة والصين، خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، يعتقد البعض أن الظروف الجيوسياسية تعيد فتح الفرص أمام حركة عدم الانحياز لكي

تطفو على السطح في ظل الحقائق الجديدة في المنطقة، وهي عملية يبدو أنها جارية بالفعل. ذلك أن عدم الانحياز لا يعنى بالضرورة الحياد أو العزلة في سياق سياسات التكتلات، وبدلاً من ذلك، تسعى الحركة، من خلال المشاركة النشطة في السياسية العالمية، إلى التأثير في سياسات القوى المتنافسة لتعديل نظرتها الجيوسياسية. وفي عالم أكثر عولمة وترابطاً، يمكن لحركة جديدة أن تكون بمثابة رابط، مما يسهل التفاعل بين القوى المتنافسة.

ويعزز من الاتجاه المشار اليه، رؤية تقول أنه " إذا كانت الحرب الباردة الجديدة حتمية بالفعل، فإن نسخة جديدة ومحسنة من الحركة ضرورية للغاية"، فالعديد من البلدان" ممن لا يريد المجازفة بالحرب، ولا يرغب في الانجرار إلى التنافس بين الصين والولايات المتحدة، ويريد إقامة علاقات ودية وبناءة مع الجميع، تستحق أن يسمع صوتها" [27].

وتعتقد وجهة النظر هذه أن حركة عدم الانحياز عززت أمن وسيادة أعضائها في الجنوب، الذين لا يرغبون في أن يجدوا أنفسهم مجبرون على الانضمام إلى الكتلة السوفيتية أو قبول الهيمنة الأمريكية، وأنه رغم فشلها في مواقف عديدة إلا أنها ماتزال نشطة ككتلة، خاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في السياق عاليه يعتقد بعض المحللين الغربيين أن هناك مساحة لإحياء الحركة كآلية موازنة ناعمة ضد الدول القوية [28]، من خلال محاولة نزع الشرعية عن السلوك التهديدي للقوى العظمى، لا سيما من خلال نشاطها في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية مثل لجنة نزع السلاح والقرارات العديدة الصادرة عن المنظمة الدولية. وتستحق الحركة تقديراً جزئياً لتصفية الاستعمار، لاسيما في الخمسينيات والستينيات في إفريقيا وأجزاء من آسيا ومنطقة البحر الكاريبي من خلال نشاطها في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أعلنت إنهاء الاستعمار كهدف رئيسي عام 1960.

ويعتقد هذا البعض أن صعود الصين والهند، بأجندتهما الطموحتين، يجعل من الصعب على أي منهما أن يأخذ زمام المبادرة في تنظيم وإحياء حركة عدم الانحياز اليوم، مضيفاً أن جهود الصين الرامية إلى ربط الدول الإفريقية والآسيوية بها من خلال مبادرة الحزام والطريق، قد قلصت من خيارات العديد من البلدان النامية. ومع ذلك، ورغم هذه القيود، تمكن العديد من الدول إبعاد الصين عسكرياً من خلال رفض منح تسهيلات عسكرية وأيضاً المساومة بذكاء مع القوى الأخرى للحصول على دعم اقتصادي

إضافي. ولذا أظهرت هذه الدول بالفعل بعض عناصر الحكم الذاتي الاستراتيجي التي تفضلها حركة عدم الانحياز. وبمعنى آخر يقدر هذا البعض أنه بوسع الدول الصغيرة تطوير" روح باندونج" جديدة، مع الأخذ في الاعتبار الحقائق الجديدة. وفي هذا السياق يقترح قيام الدول النامية ببذل المزيد من الجهود من أجل انخراط الصين والهند وتهدئة التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا.

وبإيجاز، فإنه منذ نهاية الحرب الباردة، لم يكن لدي الهند وقت لحركة عدم الانحياز، حيث ركزت على إعادة صياغة علاقاتها بالقوي العظمي وتحديث سياستها الإقليمية. وباتت مشاركة الهند في قمم الحركة في حدها الأدنى وبلا هدف. ولم تحاول حكومات ما قبل مودي تقييم الرؤية الهندية للحركة وآفاقها. وكثيراً ما تشدقت دلهي بـ "حركة عدم الانحياز"، ولكنها كرست طاقتها الدبلوماسية الأكبر لمنتديات أخرى مثل مجموعة البريكس، وذلك بدلاً من تعزيز المصالح مع العالم النامي [29].

ومنذ تولي مودي الحكم عام 2014، وبسبب تأثر صورة الهند الدولية نتيجة لتعديل قانون المواطنة وما أثاره من احتجاجات واسعة في الداخل والخارج، وإلغاء مودي المثير للجدل للمادة 370 من الدستور بشأن كشمير، أضطر رئيس الوزراء إلى العودة إلى منصة عدم الانحياز على أمل إحياء صورة إيجابية لبلاده وحشد الدعم لمواقفها، وهو ما لا يعني على الإطلاق امتلاك الهند لأجندة معينة بشأن دور ما للحركة في المرحلة القادمة أو الرغبة في تعزيز هذا الدور. فلا يزال التعامل مع القوي الكبرى يمثل الأولوية بالنسبة لسياسة مودي الخارجية. وفي خضم التنافس الأمريكي الصيني، وعودة المناوشات الحدودية مع الصين، سيصعب على الهند استخدام حركة عدم الانحياز وإعادة توجيه مسارها لدعم مصالحها. فالأغلبية الساحقة من أعضاء الحركة ترتبط بعلاقات تعاون اقتصادي وتجاري كبيرة مع الصين، بما فيها الولايات المتحدة والهند ذاتها. ومع ذلك تظل مسألة قيادة الهند للحركة والسعي لاستخدامها في تشكيل عالم ما بعد "كوفيد-19" بمثابة هدف استراتيجي للهند، رغم التعقيدات المرتبطة بالحركة نفسها، وحالة الاستقطاب الشديد الناجمة عن التوترات الاقتصادية والجيوسياسية بين القوتين الأكبر في العالم، وهي حالة توفر في حد ذاتها فرصة أمام الحركة لرسم رؤية بديلة لنظام عالمي منصف يلبي احتياجات التنمية لدولها الأعضاء الـ 120.

• مصر والحركة:

شاركت مصر في مؤتمر باندونج، الذي كان محوريا في ولادة حركة عدم الانحياز، لأنه جمع القادة الذين كانت لديهم رؤية تتجاوز تصفية الاستعمار على النحو السابق الإشارة اليه. كذلك شارك الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، مع كلا من تيتو ونهرو، في الاجتماع التاريخي الذي دعا اليه تيتو في منزله في جزيرة بريونى في يوليو عام 1956، حيث انتقل هؤلاء القادة للمرة الأولي من قضية تصفية الاستعمار والإمبريالية إلى التصميم الواسع على إنشاء حركة تحتضن العالم الثالث بأسره. وفي بريونى يعلق أحد الصحفيين القلائل الذين تحدث إليهم القادة الثلاثة في ختام اجتماعهم الذي استغرق يومين بأن عبد الناصر "كان مباشراً جداً والأكثر قوة في انتقاداته للهيمنة على العالم، معطياً مثالاً لوضعية قناة السويس، وكيف أن فرنسا وبريطانيا تقومان باستغلالها رغم كونها جزءاً من الأراضي المصرية. ولم يلمّح ناصر إلى أنه كان على وشك تأميم القناة" **(30)**.

وفي تقدير بعض الكتاب الصرب الذي أرّخوا للحركة، كان الرئيس جمال عبد الناصر أحد أقوى المؤيدين لمفهوم "الوحدة العربية" أو "القومية العربية" في منتصف الخمسينات. وكزعيم للعالم العربي ببلدانه في آسيا وإفريقيا، كان ناصر يسترشد بأهداف مختلفة، لم تكن متوافقة مع الأهداف من وراء إنشاء الحركة. وفي مفهوم عبد الناصر، فإن فكرة إنشاء رابطة واسعة من دول عدم الانحياز تم اختزالها في مفهوم "التضامن العربي" الذي كثيراً ما أكد عليه ناصر في اجتماعات الحركة [(31)]. ولم يتم التوصل إلى توافق في هذا الشأن، وإن كان التاريخ قد أثبت أن مفهوم "الإقليمية" قد ساد الحركة.

والحقيقة أن الحركة أتاحت ليوغسلافيا تيتو لعب دور عالمي مهم ومؤثر في العديد من الأزمات في العالم، وتخفيف حدة التوترات بين كتلتين متعارضتين في الحرب الباردة. وجاء إصرار يوغسلافيا على تشكيل الحركة بسبب استشعار تيتو خطراً يتمثل في تعرض يوغسلافيا للعزلة الدولية، ومن ثم سعى إلى تأمين دعم مجموعة دولية قوية، ولكن من خارج الفضاء الأوربي، وكانت هذه المجموعة الدول الافرواسيوية المستقلة حديثًا [(32)].

وكما سبقت الإشارة، استضافت القاهرة الاجتماع التحضيري للقمة الأولى للحركة في الفترة من 5 إلى 12 يونيو 1961، برئاسة الدكتور محمود فوزي وزير خارجية "الجمهورية العربية المتحدة"،

حضره ممثلون من 22 دولة هي أغلب الدول التي شاركت في مؤتمر باندونج، عدا الصين، حيث نوقشت معايير العضوية في الحركة والدول التي يمكن توجيه الدعوات اليها للمشاركة في قمة بلجراد. وفي هذا الاجتماع ووفق على عرض الرئيس تيتو استضافة يوغسلافيا أول قمة للحركة ودعوة الدول الراغبة في الانضمام اليها، متي التزمت بعد الانضمام إلى أحلاف عسكرية وعدم استضافة قواعد عسكرية في أراضيها.

وقد استضافت مصر القمة الثانية في أكتوبر 1964 بمشاركة 47 دولة، والتي تعد علامة بارزة في تاريخ الحركة، حيث نوقشت خلالها معايير العضوية وقضايا أخرى عديدة [33].

ورغم محاولات بعض الدول العربية إخراج مصر من الحركة، إلا أنها تمسكت بعضويتها فيها ودافعت عنها، وحاولت صيانة الحركة من الانحرافات التي هددتها، لكي تحمي الدول من الضغوط التي قد تأتي من الدول الكبرى. وكانت مصر صاحبة المبادرة في استشراف التطورات المستقبلية للحركة، إذ تقدمت بمشروع قرار صادقت عليه القمة الإفريقية الرابعة والعشرون في مايو 1988، يطالب حركة عدم الانحياز بضرورة استئناف دورها التاريخي باعتبارها صوت العالم الثالث وضميره. وهكذا، وفي قمتها التاسعة في بلجراد في سبتمبر 1989، صادقت الحركة على إعلان يرسم نهجاً جديداً لهوية ودور الحركة في تلك المرحلة، ويعكس وعي الحركة بخطورة المتغيرات الجديدة، وأيضاً إدراكها لضرورة أن توائم فكرها ودورها مع هذه المتغيرات دون إفراط في الحذر [34].

وكان من الواضح أن مصر تؤمن بقدرة حركة عدم الانحياز على أن تكون الإطار الأهم والأوسع لتنسيق مواقف الدول النامية فيما يتعلق بمختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية، بما في ذلك جدول أعمال الأمم المتحدة، مع دعم العمل الجماعي في مواجهة السياسات الأحادية التي تشكل تحدياً لدول العالم الثالث. لقد أصبح هذا بالفعل السمة الرئيسية لدور حركة عدم الانحياز. وفي عام 2009، استضاف منتجع شرم الشيخ بالبحر الأحمر القمة الخامسة عشرة لحركة عدم الانحياز، بمشاركة 118 دولة، بما في ذلك 55 من رؤساء الدول، ودول أخرى بصفة مراقب. وأكدت الوثيقة الختامية لتلك القمة على ضرورة تحقيق أهداف حركة عدم الانحياز، بما في ذلك تحقيق العدالة والمساواة بين شطري العالم (الشمال والجنوب)؛ وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، والحفاظ على استقرار الدول وأمنها وتعزيز التعددية كمبدأ أساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ...الخ.

ولا شك أن أهمية تلك القضايا قد ازدادت في السنوات القليلة الماضية، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات والتحديات الدولية المتلاحقة، لا سيما في ظل جائحة كوفيد – 19. وفي القمة الأخيرة لمجموعة الاتصال للحركة المنعقدة في مايو 2020، نسقت الدول الأعضاء جهودها للحد من انتشار الفيروس المستجد ومناقشة سبل مواجهته من الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي ضرورة التعاون والتضامن الدوليين للاستجابة الفورية لأزمة الفيروس، كما دعا إلى دعم اقتصادات الدول النامية والحد من تأثير الأزمة على الأمن الغذائي.

من ناحية أخري استحضر وزير الخارجية سامح شكري في الاجتماع الوزاري الافتراضي للحركة الذي عقد في 10 أكتوبر 2020 على هامش الدورة 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة، إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وتطبيق حوكمة الإنترنت والحفاظ على الأمن السيبرانى. كما أكد دعم مصر الثابت للحلول السياسية للصراعات في ليبيا وسوريا واليمن وإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وفق القرارات الدولية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي ختام الاجتماع، اعتمد المشاركون إعلاناً سياسياً بشأن أولويات حركة عدم الانحياز، والذي يتضمن معالجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كوفيد – 19، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الجهود للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. كما أشاد الاجتماع بمبادرة مصر بشأن " خارطة طريق القاهرة لتعزيز عمليات حفظ السلام الأممية" في دعم التنفيذ المتوازن في منظومة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

والخلاصة هي أنه بالنظر إلي ما حققته حركة عدم الانحياز من إنجازات لأعضائها وللسلم والأمن الدوليين بصفة عامة، يعتقد الكثيرين أنها ما تزال بمثابة منتدى دبلوماسي قوي يمكن من خلاله تحقيق مصالح الدول الأعضاء، التي لديها فرصة للتعبير عن مخاوفها من خلال هذا المحفل، سواء تعلقت هذه المخاوف بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي أو قضايا التنمية وتقليص الفجوة بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة والأكثر فقراً، والتفاوت في الحصول على المنافع الاقتصادية والاجتماعية الأساسية حول العالم، والبيئة وتغير المناخ والصحة العامة وغيرها الكثير. ويضيف هذا البعض في هذا السياق أن التدهور الحاصل في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين قد أصاب معظم الدول المتوسطة والصغيرة بالقلق، كما لو أن التعامل مع التأثير المدمر لفيروس كورونا المستجد لم يكن كافياً. فقد أصبحت هذه الدول

محاصرة بين القوي العظمي، على نحو متزايد، خاصة وأنها تفضل البقاء على الحياد والحفاظ على علاقات جيدة مع الجانبين، بما فيها الدول الواقعة تحت المظلة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية.

وفضلاً عن ذلك، تحولت الهيئات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية إلى "ساحات قتال في ظل التنافس الاستراتيجي" بين البلدين. ومن هنا، بات الحياد الإيجابي أمراً حيوياً، بما يهيئ الظروف لسلام ممتد وتعاون دولي يحقق مصالح الجميع. ويستوجب ذلك قيام بلدان الحركة بتكثيف جهودها لإعادة بناء وتعزيز قدراتها من أجل الدفاع عن نظام دولي متعدد الأطراف عادل وسلمي وتعاوني. وقد ذهب البعض في هذا الصدد إلي حد المطالبة بتحويل الحركة إلي منظمة دولية، تنشأ على أساس وثيقة دولية، بهيكل دائم وآليات مؤسسية تعزز من قدرة الدول الأعضاء على التكيف مع الظروف المتغيرة في العلاقات الدولية [35].

والواقع أن الحرب بين روسيا والغرب حول أوكرانيا قد كشفت – ضمن ظواهر أخرى كثيرة – عن شعور العديد من الدول خاصة النامية منها عن أن مصلحتها تفرض عليها تبني مواقف غير منحازة لأي من أطراف هذه الحرب والابتعاد عن موقف أي منها بشكل مطلق.

وفي هذا السياق كتب "دافيد أدلير" في صحيفة "ذا جارديان" البريطانية في 16 مارس 2022، أن الجلسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، في 2 مارس 2022، والتي أسفرت عن قرار بإدانة الغزو الروسي لأوكرانيا بأغلبية 141 صوتاً لصالحه، وامتناع 35 عن التصويت وخمسة أصوات ضده فقط، لا يعكس بأي حال الموقف الحقيقي للدول من الحرب، ومن ثم يجب النظر إلى جانب مختلف تماماً عن خريطة الدول التي صوتت لصالح الإدانة، وهو خريطة الدول حول العالم المشاركة في العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على روسيا. ويضيف "أدلير" أن التناقض بين الخريطتين مثير للدهشة فبخلاف التحالف الحصين الذي يضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكندا، وكوريا الجنوبية، وسويسرا، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلاند، وتايوان، وسنغافورة، والاتحاد الأوروبي، اختار عدد قليل جداً من الدول المشاركة في الحرب الاقتصادية على روسيا، بل ورفض العديد من دول العالم – بما فيها الهند وتركيا عضو الناتو – الانضمام اليها. وفي هذا الصدد، ذكر ممثل وزير خارجية إندونيسيا في مؤتمر صحفي "لن نتبع الخطوات التي اتخذتها دولة أخرى بشكل أعمي". وقد التزمت أمريكا اللاتينية

بالحياد، حيث أكد الرئيس المكسيكي: "لا نعتبر أن هذه الحرب تهمنا .. لن نتخذ أي نوع من الانتقال الاقتصادي، فنحن نريد أن تكون لدينا علاقات جيدة مع جميع الحكومات".

وقد ظهر ذلك أيضاً، عندما عقد مجلس الدول العربية إجتماعاً طارئاً في 28 فبراير 2022 على مستوى المندوبين الدائمين – بناءاً على طلب مصر – لبحث تطورات الأزمة الأوكرانية، حيث صدر بيان أيد جميع الجهود الرامية لحل الأزمة من خلال الحوار والدبلوماسية، مشدداً على أهمية احترام أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقد أنشأت الجامعة مجموعة اتصال أسندت اليها مهمة التواصل مع الأطراف المتحاربة وبحث إمكانية الوساطة لحل الصراع بالطرق الودية.

ورغم التحركات الأمريكية للحصول على أكبر قدر من التأييد الدولي لموقف واشنطن ضد روسيا، وإبعاد الدول العربية عن موقف "الحياد" الذي اتخذته، إلا أن هذه الدول لم تشارك في تطبيق العقوبات الاقتصادية على موسكو وما تزال تقاوم الضغوط الأمريكية.

نعود إلى "أدلير" الذي يقول أنه مع قيام قوي جديدة وأقطاب جديدة، فإن الخيارات المتاحة للدول لم تعد مقتصرة على الخضوع أو المقاومة، فظهر خيار ثالث وهو الحياد والذي كان مسماه "عدم الانحياز" خلال الحرب الباردة الأولى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والذي وحَّد أكثر من 100 دولة حول العالم حول مبادئ عدم التدخل والتعايش السلمي. وينقل "أدلير" عن بيير ساني، رئيس معهد Imagine Africaوالأمين العام السابق لمنظمة العفو الدولية، قوله إن "الحياد لا يعني اللامبالاة. الحياد يعني استمرار المطالبة باحترام القوانين الدولية، الحياد يعني أن قلوبنا لاتزال تذهب إلى ضحايا الحروب العسكرية والعقوبات التعسفية التي لم تفرض أبداً على دول الناتو". ويضيف أدلير أنه كما توضح خريطة العقوبات فإن الضغط المتبادل بين هذه القوى العظمى قد يؤدي مرة أخرى إلى رجوع حركة عدم الانحياز، والمطالبة بتطبيق أكثر عالمية للقانون الدولي. ولا شك أن هذا الموقف المحايد سيكون له عواقب، وكثيراً ما كانت دول عدم الانحياز في الحرب الباردة الأولى ضحية للعدوان والغزو والحصار الاقتصادي. نفس المخاطر موجودة اليوم. فقد ألغت ليتوانيا أخيراً شحنة من لقاحات "كوفيد - 19" إلى بنجلاديش لرفضها إدانة روسيا في الأمم المتحدة. وقد أقرت الولايات المتحدة بالفعل قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات (CAATSA)، ما يمنحها رخصة لفرض عقوبات على الدول التي لها علاقات تجارية مع الجانب الآخر.

ويخلص الكاتب إلى القول بأنه بينما تستعد القوى العظمى لقرن جديد من الحرب، ستزداد الدعوة إلى عدم الانحياز، ولكن المهم هو فهم عدم الانحياز، ليس على أنه "حياد" أو "سلبية"، وإنما سياسة إيجابية ونشطة وبناءه تهدف إلى أن يكون السلام الجماعي أساساً للأمن الجماعي، كما أكدت مبادئ عدم الانحياز.

والواقع أن بيان المندوب الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة حول أسباب تصويتها لصالح قرار الجمعية العامة السالف الإشارة اليه، تعكس بوضوح موقف الدول التي تحدث عنها "أدلير". فقد ذكر المندوب الدائم لمصر أن بلاده صوتت لصالح القرار "انطلاقاً من إيمانها الراسخ بقواعد القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة" مشدداً على أن "البحث عن حل سياسي سريع لإنهاء الأزمة عبر الحوار وبالطرق السلمية ومن خلال دبلوماسية نشطة، يجب أن يظل نصب أعيننا جميعاً، وأن يكون الهدف الأساسي للمجتمع الدولي بأسره في التعامل مع الأزمة الراهنة، ومن ثم يتعين إتاحة الحيز السياسي الكفيل بتحقيق ذلك الهدف الأساسي". ورغم تصويتها لصالح قرار إدانة روسيا، ضّمنت مصر تفنيدها بنداً يدعو إلى "عدم غض الطرف عن بحث جذور ومسببات الأزمة الراهنة والتعامل معها بما يضمن نزع فتيل الأزمة وتحقيق الأمن والاستقرار"، مؤكدة رفضها في الوقت نفسه "منهج توظيف العقوبات الاقتصادية خارج إطار آليات النظام الدولي متعدد الأطراف من منطلق التجارب السابقة، والتي كانت لها آثارها الإنسانية السبية البالغة، وما أفضت اليه من تفاقم معاناة المدنيين طوال العقود الماضية".

وللأسف فإن الوضع الراهن ليس نهاية المطاف، إذ يمارس الجانبان – خاصة الولايات المتحدة وحلفاؤها – ضغوطاً هائلة على دول المنطقة وغيرها لتبني مواقف واضحة في انحيازها ضد روسيا والصين، الأمر الذي ينطوي على تكلفة سياسية واقتصادية وأمنية عالية، بغض النظر عن أي جانب قد تميل اليه كل دولة.

الهوامش:

[1] - Dragan Bogetc: Yugoslarva and the Non – Aligned Movement, in: The 60th Anniversary of the Non – Aligned Movement, Belgrade, 2021, Dusko Dimitrijevic and jovan Cavoski (eds), pp 239 – 254.

[2]- لمزيد من التفصيل حول عدد الدول الأعضاء في الحركة والمراقبين، راجع:

About the NAM (2020), https://www.nam.org/about/

راجع أيضًا:

Members and other participants of the NAM Movement (2020), https://www.mea.gov.in/images/pdf/Members-and-other-participants.pdf.

[3] - لمزيد من التفصيل حول مؤتمر باندونج وما صدر عنه، راجع:

Timossi, A. J., Revisiting the 1955 Bandung Asian-African Conference and Its Legacy, *Geneva South Centre*, 2015.

[4] - Kharel, A. B.: Non-Aligned Movement: Challenges and Way Forward, Nepal Journals Online, *Molung Educational Frontier*, Vol. 10, Dec. 2020, p.7, https://www.nepjol.info/index.php/mef/article/view/34053/26813

[5] - Byrnes, S., It's time to reboot the Non-Aligned Movement, *The National News*, Opinion, https://www.thenationalnews.com/opinion/comment/it-s-time-to-reboot-the-non-aligned-movement-1.1220849

[6] - Savio, R., From the Non-Aligned Movement to Active Non-Alignment: History and Lessons, May 8, 2021, https://wsimag.com/economy-and-politics/65727-from-the-non-aligned-movement-to-active-non-alignement.

[7] - Ibid.

8- Ibid.

9- Ibid.

10- Ibid.

[11] - انظر: حركة عدم الانحياز... تقييم ونظرة مستقبلية – حوار مع د. بطرس بطرس غالي – مجلة السياسة الدولية – العدد (65)- يوليو 1981- ص ص 157-164.

[12] - راجع في ذلك:

Chaudhuri, Rudra Forged in Crisis: India and the United States Since 1947, Oxford Scholarship Online, May 2014, pp. 25-47

[13] - راجع في ذلك:

Chacko, Priya Indian Foreign Policy: The Politics of Postcolonial Identity from 1947 to 2004, New York, Routledge, 2012, pp. 71-72

[14]- راجع في ذلك: شاكوبريا- السياسة الخارجية الهندية: سياسات هوية ما بعد الاستعمار من 1947 إلى 2004 – مرجع سابق ص105.

[15]- انظر:

Lüthi, L. M., The Non-Aligned Movement and the Cold War, 1961-1973, *Journal of Cold War Studies*, 2017, 18 (4), p.98.

[16] - Dragan Bogetc: Yugoslavia and the Non – Aligned Movement, in: The 60th Anniversary of the Non – Aligned Movement, op. cit.

[17] - Keethaponcalan, S.I.: Reshaping the Non-Aligned Movement: Challenges and Vision, Bandung: *Journal of the Global South*, 2016, 3:4, pp.1-14.

[18]-Aswasthama Bhakta Kharel: Non-Aligned Movement: Challenges and Way Forward, Nepal Journals Online, Molung Educational Frontier, Vol. 10, Dec. 2020, p.7, https://www.nepjol.info/index.php/mef/article/view/34053/26813

[19] - Brooks, Stephen G., and Wohlforth, William C., Reshaping the World Order: How Washington Should Reform International Institutions, *Foreign Affairs*, 2009, 88 (2): 49-63.

[20] -Mohan, Raja India Rethinks the Non-Aligned Movement, May 11, 2020, The Institute of South Asian Studies (ISAS), National University of Singapore

[21] ـ المرجع السابق.

[22]- Sharma, L.: India, the Non-Aligned Movement (NAM), and the Post-COVID World, June 15, 2020, http://www.sirjournal.org/op-ed/india-nonaligned-movement-post-covid-world.

[23] - Raghavan, P.S., What is in a NAM and India's Alignment, *The Hindu*, Sept. 9, 2020, https://www.thehindu.com/opinion/op-ed/what-is-in-a-nam-and-indias-alignment/article32555378.ece

[24] - Malhotra, s., Is Non – Alignment Back in Fashion in Modil India? Op. cit.

[25] - Chopra. S, Is non – alignment making a comeback in Asia? July 16, 2021, East Asia Forum, https://www.eastasiaforum.org/2021/07/16/is-non-alignment-making-a-cameback-in-asia/

[26] - International Institute for Non-Aligned Studies (IIFNAS), 2020, https://iins.org/problem-of-pollution-in-the-nam/countries/

[27] - Malhotra, S., Is Non-Alignment Back in Fashion in Modi's India?, *Fair Observer*, June 05, 2020, https://www.fairobserver.com/region/central_south_asia/is-non-alignment-back-in-fashion-in-modis-india/

[28] - "as a soft balancing mechanism against powerful states",

انظر في ذلك:

Paul, T.V., The power of non-alignment, *The Hindu*, October 11, 2018, https://www.thehindu.com/opinion/op-ed/the-power-of-non-alignment/article25185002.ece

29 - راجا موهان – الهند تعيد التفكير في حركة عدم الانحياز – معهد دراسات جنوب آسيا - الجامعة الوطنية لسنغافورة مايو – 2020 – مرجع سابق.

[30] - انظر في ذلك: روبرتو سافيو، من حركة عدم الانحياز إلى عدم انحياز نشط– مرجع سابق.

31 - دراجان بوجيتيتش، يوغوسلافيا وحركة عدم الانحياز، في: الذكرى الستون لحركة عدم الانحياز، بلجراد، 2021، مرجع سابق - ص 239 – 240.

[32] - المرجع السابق.

33 - لمزيد من التفصيل حول مصر والحركة، راجع:

Ezzat Saad: Egypt and the Non – Aligned Movement, in: The 60th Anniversary of the Non – Aligned Movement, op. cit., pp 255 – 261.

[34] - انظر: د. بطرس بطرس غالي، استراتيجية المستقبل لمنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز – مجلة السياسة الدولية – العدد (98)- أكتوبر 1989- ص 9.

[35] - كيثابونكلان، إعادة رسم حركة عدم الانحياز: التحديات والرؤية – باندونج 2016- مرجع سابق.